وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاربعاء، 04 أكتوبر 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع 1 % مع قوة الدولار الأميركي وإشارات العرض المتباينة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط نحو واحد بالمئة في التعاملات الآسيوية المبكرة أمس الثلاثاء، بعد أن هبطت إلى أدنى مستوياتها في ثلاثة أسابيع في الجلسة السابقة، بفعل ارتفاع الدولار الأميركي وارتفاع عوائد السندات الأميركية وإشارات متباينة على العرض.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسليم ديسمبر 99 سنتا، بما يعادل 1.09 بالمئة، إلى 89.72 دولارا للبرميل بحلول الساعة 0549 بتوقيت غرينتش، في حين نزل الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 78 سنتا، أو 0.88 بالمئة، إلى 88.04 دولارا للبرميل.

وقال محللو أبحاث بنك ايه ان زد، في مذكرة للعملاء: «انخفضت أسعار النفط الخام (برنت) إلى (نحو) 90 دولارًا للبرميل، حيث سيطر ارتفاع العوائد الأميركية وقوة الدولار الأميركي على معنويات السوق». «وبينما لا يزال العرض محدودا، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يعني تخزين المخزونات باهظ التكلفة. وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من استنزاف مخزونات النفط مع زيادة التوافر الفوري».

وفي وقت سابق من يوم الاثنين، ارتفع الدولار الأميركي إلى أعلى مستوى في 10 أشهر مقابل سلة من العملات الرئيسة بعد أن تجنبت الحكومة الأميركية إغلاقًا جزئيًا وغذت البيانات الاقتصادية التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيبقي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مما قد يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة إلى جانب ارتفاع الدولار يجعل النفط أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى، وهو ما قد ينال من الطلب على النفط.

وأدى إعلان وزير الطاقة التركي بأن البلاد ستستأنف العمليات هذا الأسبوع على خط أنابيب من العراق تم تعليقه لمدة ستة أشهر إلى زيادة الضغط على الأسعار. وقال محللون من شركة بي ام أي للأبحاث، في تقرير العميل: «من الناحية النظرية، وبموجب شروط اتفاق أوبك+، يجب أن يظل الإنتاج (خارج دول مجلس التعاون الخليجي) ثابتًا خلال الربع الرابع. ومع ذلك، كان امتثال العراق متقطعًا إلى حد ما في الماضي، ومن المتوقع أن ترتفع مستويات التصدير، على افتراض أن خط الأنابيب يستأنف عملياته

ومن المتوقع أن تبقي أوبك+، منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بالإضافة إلى روسيا وحلفاء آخرين، إعدادات إنتاجها دون تغيير عندما تجتمع اليوم الأربعاء، مما يبقي الإمدادات محدودة. وقال محللو «بي إم آي ريسيرتش» إنه

«بالنظر إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، فمن المرجح أن ترغب المجموعة في الحفاظ على تخفيضاتها الحالية، مع الإشارة إلى نطاق مزيد من التخفيضات، إذا تطلبت ظروف السوق ذلك».

وقالوا يمتد النفط في الانخفاض إلى ما دون 90 دولارًا أميركيًا، حيث تطغى المخاوف بشأن أسعار الفائدة على ضيق العرض. وانخفض النفط لليوم الرابع حيث طغت مخاوف الاقتصاد الكلي على ضيق السوق الفعلي مما أدى إلى تشويش توقعات الطلب.

وتم تداول خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 88 دولارًا للبرميل بعد انخفاضه بنسبة 2.2 % في الجلسة السابقة. وامتد التراجع العالمي في السندات السيادية والأسهم حتى يوم الثلاثاء، في حين ارتفع الدولار مع استيعاب المتداولين للرسائل التي مفادها أن الاحتياطي الفيدرالي سيحتاج إلى ترك تكاليف الاقتراض مرتفعة لفترة أطول.

وانخفض خام غرب تكساس الوسيط الآن بنحو 6 % منذ إغلاق يوم الأربعاء الماضي بسبب المخاوف بشأن الاقتصاد العالمي، مما أوقف الارتفاع الذي شهد ارتفاعه بنسبة 29 % في الربع الأخير بسبب قلة العرض وجعل العديد من المحللين يتحدثون عن احتمال وصول النفط إلى 100 دولار للبرميل. وارتفاع أسعار الفائدة يجعل تخزين وشحن النفط الخام أكثر تكلفة، كما أن ارتفاع الدولار يعني أنه أكثر تكلفة بالنسبة لمعظم المشترين.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع الأساسية في مجموعة أي ان جي البنكية والخدمات المالية: «إن التحرك الهبوطي للنفط لا علاقة له بالأساسيات، بل يتعلق فقط بارتفاع عوائد سندات الخزانة وقوة الدولار الأميركي». «ومازلت أعتقد أن النفط لديه مجال للارتفاع، وفي الأساس، يبدو الأمر بناءً».

ولا تزال منحنيات العقود الآجلة تشير إلى ندرة العرض على المدى القريب، لكنها تراجعت عن الأسبوع الماضي. ويبلغ الفارق الفوري لخام غرب تكساس الوسيط 1.68 دولارًا للبرميل في هيكل التخلف الصعودي، منخفضًا من 2.60 دولارًا يوم الخميس.

وأبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول الإنتاج مستقرا الشهر الماضي مع استمرار المنظمة وحلفائها في الضغط على الإمدادات. وقد أدى نقص العرض إلى انخفاض المخزونات في المركز الرئيس للولايات المتحدة في كوشينغ، أوكلاهوما. وسيتطلع المتداولون إلى معهد البترول الأميركي الممول من الصناعة للحصول على تقديرات للأسبوع الماضي في وقت لاحق من يوم الثلاثاء، قبل صدور البيانات الرسمية يوم الأربعاء.

ويتم تعويض نقص العرض جزئيًا من خلال زيادة الإنتاج في الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، قالت تركيا إن خط أنابيب النفط الرئيس من شمال العراق إلى البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يستأنف هذا الأسبوع، الأمر الذي قد يفرض المزيد من الضغوط الهبوطية على النفط، على الرغم من أن مسؤولا عراقيا شكك في هذا الجدول الزمني.وتتوقع شركة سيتي جروب أن ينخفض سعر برنت إلى أدنى مستوى عند 70 دولارًا للبرميل العام المقبل مع عودة السوق إلى تحقيق الفائض. وقالت في مذكرة إن الطلب يبدو مقيدا وهناك المزيد من النفط يأتي إلى السوق من الموردين من خارج أوبك +.

في وقت تمسك الدولار بمستويات مرتفعة جديدة يوم الثلاثاء مما دفع الين للانخفاض أقرب إلى منطقة التدخل بعد بيانات اقتصادية أميركية قوية عززت وجهة النظر القائلة بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سيبقي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول.

كما تم تداول اليورو بالقرب من أدنى مستوى له خلال عام مقابل الدولار، منخفضًا إلى ما دون أدنى مستوياته في يناير عند 1.0482، حيث سلطت مسوحات التصنيع التي صدرت في كل من أوروبا والولايات المتحدة يوم الاثنين الضوء على التباين بين الاقتصادين. وارتفع مؤشر الدولار نحو 0.5 % إلى 107.06، ليصل في وقت ما إلى 107.12، وهو أعلى مستوى له منذ نوفمبر 2022.

واتخذ قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة خطوة أخرى نحو التعافي في سبتمبر مع ارتفاع الإنتاج وانتعاش التوظيف، وفقا لمسح صدر يوم الاثنين وأظهر أيضا انخفاض الأسعار المدفوعة للمدخلات من قبل المصانع بشكل كبير. وحصل الدولار أيضًا على دعم من ارتفاع عوائد سندات الخزانة الأميركية، حيث عززت الأخبار الاقتصادية المتفائلة آراء بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن ارتفاع أسعار الفائدة على المدى الطويل، في حين أن اتفاق اللحظة الأخيرة الذي أدى إلى تجنب إغلاق الحكومة أدى إلى انخفاض الطلب على الديون الأميركية.

وعززت مجموعة من البيانات الاقتصادية الأميركية القوية خلال الأسابيع الأخيرة التوقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيبقي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، مع تحذير العديد من صناع السياسات من خطر المزيد من التشديد إذا لم يستمر التضخم في التباطؤ كما هو متوقع.

وقالت كارول كونغ، الخبيرة الاقتصادية واستراتيجيات العملات في بنك الكومنولث الأسترالي، إن عمليات بيع سندات الخزانة الأميركية هي «نقطة الحديث» في الأسواق المالية، وهو اتجاه من المرجح أن يستمر طالما ظلت البيانات الاقتصادية الأميركية قوية. ويمكن أن تكون بيانات التوظيف الأميركية ووظائف القطاع غير الزراعي يوم الجمعة حافزًا لدفع العائدات الأميركية والدولار الأميركي للارتفاع إذا فاجأوا في الاتجاه الصعودي.

وقد أدى ارتفاع الدولار إلى زيادة الضغط على الين، مما دفعه إلى الاقتراب من مستوى 150 المهم نفسياً خلال الليل والذي تعتبره الأسواق بمثابة خط في الرمال بالنسبة للسلطات اليابانية يمكن أن يحفز التدخل كما حدث في العام الماضي. وأضافت كونغ: «نظرًا لتحذيرات المسؤولين اليابانيين، لن نتفاجأ إذا تدخل بنك اليابان قريبًا لدعم الين الياباني».

وحذر وزراء الاقتصاد الرئيسون في اليابان مرة أخرى يوم الاثنين من أن السلطات تراقب «بشعور قوي بالإلحاح» مع انخفاض الين. وسجل الين في أحدث تعاملات 149.80 ين مقابل الدولار، مبتعدا قليلا عن أدنى مستوى سجله أثناء الليل عند 149.88.

وانخفض اليورو إلى 1.0462 دولار في التعاملات الصباحية الآسيوية، وهو أدنى مستوى منذ ديسمبر من العام الماضي، بعد أن أظهر مسح لمؤشر مديري المشتريات لمنطقة اليورو يوم الاثنين أن الطلب ظل يتقلص بوتيرة نادرا ما يتم تجاوزها

منذ جمع البيانات لأول مرة في عام 1997.وسجل الجنيه الاسترليني في أحدث تعاملات 1.20790 دولار وهو أدنى مستوياته منذ 16 مارس. وبقي الدولار الأسترالي ثابتًا في الغالب قبيل قرار سعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الأسترالي في وقت لاحق من اليوم.وأظهر استطلاع للخبراء الاقتصاديين أن البنك المركزي الأسترالي سيبقي سعر الفائدة الرئيس ثابتًا عند 4.10 %، لكن من المتوقع زيادة أخرى مع ذروة سعر الفائدة عند 4.35 % في الربع المقبل مع بقاء التضخم فوق الهدف.

وقالت انفيستنق دوت كوم، النفط يتراجع بسبب النفور من المخاطرة مع بداية الربع الرابع. وقالت أدت المخاوف من أن يرفع التضخم رأسه القبيح مرة أخرى لقمع الطلب في كل شيء تقريبًا إلى موجة من العزوف عن المخاطرة يوم الاثنين أعطت الأسواق العالمية بداية مشؤومة للربع الرابع.

وقد أدى ارتفاع الدولار إلى أعلى مستوى جديد خلال 10 أشهر إلى زيادة وزن السلع المقومة بالعملة الأميركية. وارتفع الدولار مع تلميحات عدد من صناع السياسة في بنك الاحتياطي الفيدرالي يوم الثلاثاء إلى رفع سعر الفائدة مرة أخرى في نوفمبر أو ديسمبر لإبقاء التضخم تحت السيطرة وأقرب إلى هدف البنك المركزي البالغ 2 % سنويًا من 3.7 % حاليًا.

وعلى جبهة النفط الخام، انخفض خام غرب تكساس الوسيط أو خام غرب تكساس الوسيط المتداول في نيويورك، وخام برنت في لندن بنحو 2 % لكل منهما، مما أدى إلى استمرار الخسائر من يوم الجمعة. وكان الخامان القياسيان ارتفعا نحو 30 % في الربع الثالث، مما يهدد بجولة جديدة من الفوضى لاقتصادات الدول غير المنتجة للنفط.وبينما تحسنت بيانات التصنيع لشهر سبتمبر، من خلال مؤشر مديري المشتريات، في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، رأى الاقتصاديون أن ذلك يمثل مزيدًا من العمل على مخزونات المواد الخام المعلقة. ويكمن القلق في كيفية أداء الاقتصاد العالمي لبقية عام 2023 إذا استمرت أسعار الطاقة في الارتفاع دون سيطرة، مما يضيف عبئا مرهقا على النفقات العامة.

وقال جون كيلدوف، الشريك في نيو ساوث ويلز: «الضرر الذي يمكن أن يلحقه ارتفاع أسعار النفط بالاقتصاد حقيقي للغاية، ومن الوهم التام الاعتقاد بأن هذا مقبول بالنسبة للجزء الأكبر من العالم الذي لا ينتج النفط بل يستهلكه بدلاً من ذلك». صندوق التحوط للطاقة يورك أجين كابيتال.

وعلى الجانب المشرق من النفط، من المقرر أن تجتمع أوبك+، تحالف منتجي النفط الذي يضم 23 دولة، اليوم الأربعاء. ويعتمد أنصار ارتفاع أسعار النفط الخام على أوبك + – التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول التي تقودها السعودية والتي تضم 13 عضوًا مع 10 منتجين مستقلين للنفط بتوجيه من روسيا – لإعادة إشعال الزخم الصعودي الذي احتفظ به السوق خلال الأشهر الأربعة الماضية. لكن مصادر داخل أوبك+، تحدثت بشكل خاص إلى وسائل الإعلام، وقالت إن من غير المرجح أن يعدل التحالف أهداف الإنتاج لشهري نوفمبر وديسمبر. وتعهد السعوديون والروس الشهر الماضي بخفض ما لا يقل عن 1.3 مليون برميل يوميا من إنتاجهم المعتاد حتى نهاية العام، فيما يعتقد الكثيرون أنه محاولة لإعادة النفط الخام إلى 100 دولار للبرميل أو أكثر. وارتفع سعر الخام الأميركي من أدنى مستوياته التي تقل عن 64 دولارًا للبرميل في مايو إلى ما يزيد عن 95 دولارًا في سبتمبر، في حين ارتفع خام برنت من أقل من 72 دولارًا إلى ما يزيد عن 97 دولارًا في نفس الفترة.

لجنة مراقبة إنتاج تحالف أوبك + تجتمع اليوم لتقييم أوضاع السوق وتداعيات الخفض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي
الرياض

تعقد اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط في تحالف أوبك + اليوم الأربعاء اجتماعها الدوري الـ50 لتقييم أوضاع السوق عن كثب وإعلان استعداد الدول الأعضاء المشاركة في إعلان التعاون على مواجهة مستجدات السوق وجاهزيتها لاتخاذ تدابير إضافية في أي وقت، مستندة في ذلك إلى التوافق والتماسك بين الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها.

وسوف تستعرض اللجنة بيانات إنتاج البترول الخام لشهري يوليو وأغسطس من عام 2023، وبحث مدى التزام الدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول من خارجها بإعلان التعاون وحث جميع الدول المشاركة على مواصلة الالتزام التام والامتثال لآلية التعويض. وتتمتع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة المؤلفة من تسعة أعضاء، برئاسة مشتركة من المملكة العربية السعودية، وروسيا، بصلاحية تقديم توصيات بشأن السياسات والدعوة لعقد اجتماعات طارئة للمجموعة الأوسع، إذا لزم الأمر.

وقالت مصادر في أوبك+ إن اللجنة لن تجري على الأرجح أي تغييرات على السياسة الحالية خلال اجتماع الأربعاء عبر الإنترنت. وقال أحد المصادر «سيكون اجتماعا عاديا على الأرجح مع التركيز على اتفاق أوبك+». وسيكون التركيز على التحديث المتوقع لخطط المملكة العربية السعودية وروسيا بشأن تخفيضاتهما الطوعية. وفي الخامس من سبتمبر، مددوا تخفيضات تصل إلى 1.3 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام، وقالوا إنهم سيراجعون قرارات الخفض شهريا.

وفي اجتماعها الأخير في الرابع من أغسطس الماضي، أكد أعضاء اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج مجدداً التزامهم بإعلان التعاون الذي سيستمر حتى نهاية 2024، ونوهت اللجنة بتعديل وتيرة الاجتماعات الدورية للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج لتكون كل شهرين، فيما من المقرر أن يجتمع التحالف الكامل في 26 نوفمبر المقبل.

وأعلنت المجموعة أنها ستخفض حصص الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل في اليوم في أكتوبر، مستشهدة بمخاطر الركود في الاقتصادات المستهلكة الرئيسة. ثم في فبراير، قالت روسيا إنها ستخفض إنتاجها بمقدار 500 ألف برميل في اليوم رداً على الحدود القصوى للأسعار التي فرضتها مجموعة السبع على غزوها لأوكرانيا.

وعبّرت اللجنة عن تقديرها ودعمها الكاملين لجهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى دعم استقرار أسواق البترول، وأكّدت، مجددًا، تقديرها لتخفيض المملكة التطوعي، البالغ مليون برميل يوميًا، وتمديدها هذا التخفيض لشهر سبتمبر، كما أشادت اللجنة بجهود روسيا الاتحادية لتخفيضها التطوعي الإضافي لصادراتها، البالغ 300 ألف برميل يوميًا لشهر

سبتمبر.

وذكرت مصادر ستاندرد آند بورز جلوبال، وذكرت بأن التحالف، الذي يضم 23 دولة من منظمة أوبك وخارجها، نفذ تخفيضات بنحو 4.7 مليون برميل في اليوم منذ أكتوبر الماضي، في محاولة للتغلب على مخاوف السوق بشأن الضعف الاقتصادي العالمي.

وأعلنت المملكة العربية السعودية، والعراق، والإمارات، والكويت، وكازاخستان، والجزائر، وعمان، والغابون في 2 أبريل أنها ستجري 1.2 مليون برميل في اليوم في شكل تخفيضات إضافية طوعية حتى نهاية عام 2023، مع مضاعفة السعودية في يونيو، مع الالتزام بخفض أحادي الجانب بمقدار مليون برميل يوميًا لشهر يوليو، والذي تم تمديده منذ ذلك الحين حتى سبتمبر.

ومع تعثر أجزاء كثيرة من الاقتصاد العالمي الآن على قدم وساق، عاد تحالف أوبك + إلى استراتيجية تقييد العرض القوي لدعم توازن الاسواق، حيث أعلن العديد من الأعضاء عن 1.2 مليون برميل في اليوم في التخفيضات الجماعية من مايو حتى نهاية العام، وأعلنت المملكة العربية السعودية من جانب واحد عن خفض إضافي قدره مليون برميل في اليوم لشهر يوليو، والذي تم تمديده حتى سبتمبر.

ووجد المسح أن المملكة العربية السعودية خفضت إنتاجها إلى 9.05 مليون برميل في اليوم - وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2021. ولم يكن الانخفاض حادًا مثل التخفيضات التي تعهدت بها، حيث انخفض الإنتاج بمقدار 940 ألف برميل في اليوم مقارنة بأحجام يونيو.

وقالت روسيا أيضًا إنها أجرت تخفيضًا إضافيًا قدره 500 ألف برميل يوميًا في صادراتها من الخام لشهر أغسطس، وستنضم الجزائر إلى خفض إضافي بمقدار 20 ألف برميل يوميًا. وسيسمح اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط في تحالف أوبك + لشركة أرامكو السعودية العملاقة بتعديل مخصصاتها من النفط الخام لشهر سبتمبر للعملاء وتعيين أسعار البيع الرسمية، وهو ما تفعله عادةً في الخامس من كل شهر تقريبًا للشهر المقبل، وفقاً لاي تغيرات في مستويات انتاج المملكة وتعهداتها في تحالف أوبك+.

ومددت المملكة العربية السعودية يوم الخميس خفضا طوعا لإنتاج النفط قدره مليون برميل يوميا حتى نهاية سبتمبر، كما اختارت روسيا خفض صادراتها النفطية بمقدار 300 ألف برميل يوميًا الشهر المقبل. ويتوقع المحللون مع تمديد خفض الإنتاج عجزا في السوق يزيد عن 1.5 مليون برميل يوميا في سبتمبر بعد عجز يقدر بنحو مليوني برميل يوميا في يوليو وأغسطس.

وقال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان إن تخفيضات إنتاج أوبك + المعمقة، التي تقودها المملكة العربية السعودية، وسط سوق متشككة لم ترفع أسعار النفط بعد، لكن التجار سيأتون قريبًا بمجرد ظهور أدلة على تشديد الأساسيات. وقال الأمير عبد العزيز بن سلمان في ندوة أوبك الدولية في فيينا إن الطلب العالمي على النفط في ارتفاع، ويعمل محافظو

البنوك المركزية على كبح جماح التضخم، وسيؤدي ضبط الإنتاج في أوبك + إلى قلب موجة «السلبية المبالغ فيها» التي أغرقت السوق.

وقال الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن منظمة أوبك تعمل على الحفاظ على استقرار أسواق النفط وتحسين أمن الطاقة العالمي، دون استهداف أي مستوى سعري محدد للخام. وقال سموه تعليقاً على قرار المملكة وروسيا بتمديد تخفيضات إنتاج النفط الذي تم تنفيذه لأول مرة في يوليو: «الأمر لا يتعلق برفع الأسعار، بل يتعلق باتخاذ القرارات الصحيحة عندما تكون لدينا البيانات».

وقالت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها عن سوق النفط لشهر سبتمبر والذي يحظى بمتابعة وثيقة، إن ارتفاع إنتاج النفط الخام من دول خارج تحالف أوبك+ حتى الآن هذا العام تمكن من تعويض جزء من تخفيضات أوبك+. وقالت الوكالة: «لكن اعتبارا من سبتمبر فصاعدا، فإن خسارة إنتاج أوبك +، بقيادة المملكة العربية السعودية، ستؤدي إلى نقص كبير في الإمدادات خلال الربع الرابع». وقال محللو بنك أستراليا الوطني في مذكرة للعملاء: «سيكون اجتماع لجنة أوبك لمراقبة انتاجها اليوم الاربعاء بمثابة تحديث رئيسي للسوق مع تزايد احتمال تقليص تخفيضات الإمدادات الطوعية من جانب شركة أرامكو».

وقال الأمين العام لمنظمة أوبك، هيثم الغيص، في حديثه خلال فعالية في أبو ظبي يوم الاثنين، إن المجموعة لا تزال ترى أن «الطلب على النفط مرن للغاية هذا العام، كما كان في العام الماضي». وفي حين أنه من غير المتوقع أن تغير أوبك + سياسة الإنتاج الخاصة بها نظرا للقوة الأخيرة في السوق، فإن المملكة العربية السعودية قد تبدأ في تخفيف خفضها الطوعي الإضافي للإمدادات بمقدار مليون برميل يوميا، حسبما قال محللو آي إن جي في مذكرة يوم الاثنين. وقالت السعودية إنه لا يزال هناك قلق بشأن الطلب الصيني. ومع ذلك، فإن بيانات مؤشر مديري المشتريات الصادرة خلال عطلة نهاية الأسبوع ستوفر بعض الثقة. كما ذكر الأمين العام لمنظمة أوبك أن «هذه المجموعة من الدول بذلت، عند الاقتضاء، جهودًا استثنائية لتحقيق الاستقرار في سوق النفط في هذه الأوقات غير العادية، لصالح المنتجين والمستهلكين وصناعة النفط والاقتصاد العالمي الأوسع». وكان الغيص أشار إلى أن «نقص الاستثمار أدى إلى تقلص الطاقة الفائضة وقيود الإنتاج وخفض إنتاج المصافي في وقت يستمر فيه الطلب على النفط الخام والمنتجات النفطية في الارتفاع».

فيما يتعين على جميع صناع السياسات وأصحاب المصلحة في الصناعة العمل معًا لضمان مناخ ملائم للاستثمار على المدى الطويل، مع توفر التمويل الكافي. وقال الغيص: «إنه يعمل لصالح المنتجين والمستهلكين، والدول المتقدمة والنامية».

وقال إد مويا، المحلل في منصة التداول عبر الإنترنت أواندا، إن تجار النفط وضعوا الكثير من الرهانات الصعودية على أسعار النفط الخام لدرجة أن التجارة أصبحت مكتظة وكان من المقرر أن تشهد تصحيحًا. وأشار إلى أنه خلال الأسابيع الأربعة الماضية، اشترى المتداولون ما مجموعه 183 مليون برميل من العقود الآجلة للنفط الخام والوقود. وبذلك يصل الإجمالي إلى 525 مليون برميل.

توقع 150 دولارا للبرميل.

ووفقا لمويا، فهذه علامة على أن أسعار النفط قد تبدأ في عكس مكاسبها قبل وقت طويل. ومع ذلك، يتوقع آخرون ارتفاع الأسعار، حيث قال بنك جيه بي مورجان إن خام برنت قد يصل إلى 150 دولارًا للبرميل. ويتوقع محللون آخرون للسلع الأولية أن يصل سعر برنت إلى 100 دولار قبل نهاية هذا العام.

ووفقا لبيانات شركة إنرجي أسبكتس، من المحتمل أن تكون روسيا والمملكة العربية السعودية قد حققتا ما يقرب من 3 مليارات دولار في هذا الربع حيث دفعت تخفيضات إنتاج أوبك + النفط نحو 100 دولار للبرميل. وحققت روسيا والمملكة العربية السعودية مليارات الدولارات من عائدات النفط الإضافية بعد أن أدى تخفيض إنتاجهما إلى رفع الأسعار.

ومن المرجح أن تكون روسيا قد حققت 2.8 مليار دولار إضافية خلال الربع الماضي. وفي الوقت نفسه، من المرجح أن المملكة العربية السعودية قد حصلت على حوالي 2.6 مليار دولار من الإيرادات الإضافية. ومن المحتمل أن تكون روسيا والمملكة العربية السعودية قد سحبتا مليارات الدولارات من عائدات النفط الإضافية بعد أن أدت التخفيضات الحادة في إنتاج النفط إلى رفع أسعار النفط الخام.

«الحياد الصفري 2060».. دور محوري عالمي للمملكة في مكافحة تغير المناخ

حازم بن حسين

الرياض

إدراكاً لمسؤوليتها في مكافحة التغير المناخي، تعهدت المملكة العربية السعودية بالتزامات مهمة للتحول سريعاً إلى الاقتصاد الدائري للكربون ومساعدة البلدان الأخرى على تعزيز جهودها في العمل المناخي، حيث تلعب المملكة دوراً محورياً في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

تلعب المملكة دوراً رائداً في تقليل آثار التغير المناخي والانبعاثات الكربونية. وبالنظر إلى مواردها وخبراتها الغنية في إدارة استقرار الطاقة عالمياً، تعد المملكة مؤهلة لقيادة حقبة جديدة من العمل المناخي، والمساهمة بشكل كبير في الجهود العالمية لتقليل الانبعاثات الكربونية.

وفي هذا الشأن تستضيف المملكة أسبوع المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023 في الرياض في الفترة من 8 إلى 12 أكتوبر، في بوليفارد مدينة الرياض، بالتنسيق والتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، «أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023».

تلتزم المملكة بصفتها من أهم الدول المنتجة للطاقة في العالم، بالمساهمة الفعالة في الجهود العالمية للتصدي لتغير المناخ، حيث أعلن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، عن خطط المملكة لتحقيق أهداف الحياد الصفري بحلول عام 2060، من خلال تطبيق نهج الاقتصاد الدائري للكربون. وسيساهم هذا الهدف الطموح والنهج المستدام، بشكل كبير في تحقيق المستهدفات العالمية لمكافحة التغير المناخي وتسريع رحلة المملكة للتحول إلى الطاقة النظيفة.

وأعلن ولي العهد عن انضمام المملكة إلى التحالف العالمي للمحيطات، وهي منظمة دولية مكرسة للحفاظ على الحياة البحرية في المحيطات. ويتمثل الهدف الرئيسي للتحالف في حماية 30 % على الأقل من محيطات العالم بحلول عام 2030، عبر التوسع في المناطق البحرية المحمية. وتعد المملكة واحدة من الدول العربية القليلة المنضمة إلى هذا التحالف. كما أعلن سموه عن تأسيس مؤسسة استكشاف المحيط التي ستتولى مسؤولية إجراء الأبحاث واستكشاف محيطات العالم. وتندرج هذه المبادرات ضمن مساعي المملكة الأشمل لتغدو بلداً رائداً في الحفاظ على البيئة.

انضمت المملكة إلى مبادرة الأمم المتحدة للرياضة من أجل العمل المناخي، بغية تعزيز الأثر الإيجابي عبر مجتمع الرياضة العالمي، حيث انضمت من خلال المساهمة في العمل المناخي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، توضح

المملكة كيفية تحقيق أهداف تغير المناخ العالمية بالاعتماد على تضافر جهود كامل المجتمع، وهو هدف ينص عليه إطار عمل مبادرة السعودية الخضراء.

يعد الحد من انبعاثات الميثان أمراً مهماً للحد من آثار التغير المناخي. وتلتزم المملكة بالمساهمة في خفض انبعاثات الميثان العالمية بنسبة 30 % بحلول عام 2030، كجزء من طموحها لبناء مستقبل أنظف وأكثر استدامة. وتفخر المملكة بكونها جزءاً من التعهد العالمي بشأن الميثان والذي يمثل خطوة مهمة لخفض الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

التزام المملكة بحماية البيئة يتخطى حدود اليابسة، ليمتد إلى الثروة البحرية، والتعاون لإيجاد حلول تناسب جميع الدول والمناطق، لضمان تحولات عادلة وشاملة. أيضا الاستدامة والعمل المناخي من الأولويات الرئيسة للمملكة، في جميع القطاعات، بهدف برنامج الاقتصاد الدائري للكربون، الذي أطلقته المملكة، والذي يهدف إلى إدارة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال خفضها، وإعادة استخدامها، وتدويرها، وإزالتها وتسخّر من خلال أسبوع المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الموارد لتحقيق الأهداف التنموية، ومواجهة في الوقت نفسه للتحديات المناخية عبر العمل المناخي الجماعي.

كما تعهدت المملكة في مساهماتها المحددة وطنياً بتقليل انبعاثاتها الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030 تماشياً مع اتفاق باريس للمناخ. وسيتحقق هذا الهدف عبر اتخاذ مجموعة من التدابير، بما فيها تطوير مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة للاستخدام المحلي والدولي، وتنفيذ برامج لتعزيز كفاءة الطاقة، وإطلاق مبادرات التشجير، والاستثمار الواعي في قطاعات لطالما عرفت بكثافة انبعاثاتها الكربونية مثل التصنيع، والتعدين، والسياحة، والنقل، وتقنية المعلومات.

وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت المملكة بالاستثمار في مشاريع احتجاز الكربون واستخدامه، كما تتطلع إلى إزالة 1500 طن من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي يومياً. ومن المتوقع أن تساهم هذه التدابير بالحد من الانبعاثات في المملكة بشكل كبير، والمساعدة في تحقيق أهدافها المناخية عموماً.

تقود المملكة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في مسعىً إقليمي للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ على المنطقة، والعمل المشترك لتحقيق أهداف العمل المناخي العالمي. من خلال توسيع التعاون الإقليمي وإنشاء بنية تحتية كفيلة بخفض الانبعاثات وحماية البيئة، يمكن لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر أن تحقق نجاحاً كبيراً في المعركة العالمية ضد تغير المناخ، باعتماد مبدأ كوكب الأرض أولاً، تتيح مبادرة الشرق الأوسط الأخضر إحداث أثر إيجابي يتجاوز مجال البيئة، ويساهم في خلق فرص اقتصادية ضخمة. كما ستؤدي التنمية المستدامة الناجمة عنها إلى دفع عجلة التنويع الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في عموم المنطقة، مما يعود بالنفع على الأجيال المقبلة ويفتح الآفاق أمام المستقبل الأخضر.

ان الحد من الانبعاثات ليس أمراً مهماً لتحقيق أهداف الحياد الصفري وحسب، وإنما أيضاً لحماية بيئتنا وضمان مستقبل مستدام، حيث تهدف مبادرة الشرق الأوسط الأخضر إلى حشد جهود مختلف أصحاب المصلحة لخفض

الانبعاثات الكربونية بما يعادل 10 % من المساهمات العالمية، والحد من انبعاثات الكربون الناجمة عن إنتاج النفط في المنطقة بأكثر من 60 %. ولتحقيق ذلك، التزمت المبادرة بالتعاون مع الشركات والحكومات والمجتمع المدني لدعم مساعي احتجاز الكربون، والاستثمار في الاقتصاد الأخضر، وتشجيع الابتكار والنمو في مصادر الطاقة المتجددة.

تؤمن المملكة بقدرة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر على تمكين التعاون ونقل المعرفة بين البلدان لتحفيز تأثير عالمي إيجابي ملموس. ومن هنا، تعمل المبادرة على وضع خطة عمل إقليمية للمناخ من شأنها تعزيز السياسات والاستثمارات الصديقة للمناخ، وكذلك البنية التحتية والقدرات اللازمة لدعم العمل المناخي داخل المنطقة.

سارعت المملكة خلال الأعوام الماضية بزيادة جهودها في مجال العمل المناخي حيث تستثمر المملكة حاليًّا بشكلٍ كبير في الطاقة المتجددة، والهيدروجين النظيف، وتقنيات الطاقة النظيفة للحد من الانبعاثات وإدارتها.

أطلقت المملكة العربية السعودية العديد من الخُطط والبرامج الطموحة التي بدأ تنفيذها بالفعل، لتحقيق الاستدامة وحماية البيئة ومواجهة التغيُّر المناخي، التي تشمل مبادرات كُبرى مثل مبادرتي «السعودية الخضراء» و» الشرق الأوسط الأخضر»، وبرنامج تنويع مزيج الطاقة المُستخدم في توليد الكهرباء، لتكون نسبة الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 50 % بحلول عام 2030 وتطوير إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر، لتصبح المملكة أكبر المنتجين والمصدرين لهذا المنتج، وكذلك الخطوات الرائدة في تطوير وتطبيق تقنيات احتجاز الكربون، والذي يدعم المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية في أحد محاورها الرئيسية لجذب فرص الاستثمار الأخضر مثل: تصنيع المعادن الخضراء باستخدام الهيدروجين الأخضر، وتصنيع أجهزة إنتاج الهيدروجين بالتحليل الكهربائي، والصناعات المتقدمة للتدوير وغيرها، تعزيزاً لمبادرات المملكة للاقتصاد الدائري للكربون.

تسعى وزارة الطاقة لتعزيز جهود المملكة في العمل المناخي، وذلك بالتعاون مع أرامكو، لبناء أحد أكبر مراكز التقاط الكربون وتخزينه في العالم، حيث سيتم التقاط وتخزين 9 مليون طن سنويًّا في المرحلة الأولى، لتصل القدرة إلى 44 مليون طن بحلول عام 2035.

وخلص تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022، لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: «إلى أنه يجب على العالم خفض الانبعاثات بنسبة 45 %، لتجنب وقوع كارثة عالمية. توجد حلول لتغيير المجتمعات، ولكن حان وقت العمل الجماعي والمتعدد الأطراف».

منتجو النفط الأمريكي يتمسكون بالحذر .. مخاوف من كفاءة رأس المال والسياسات الحكومية غير الداعمة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

نطلق اليوم أعمال الاجتماع الوزاري للجنة مراقبة الإنتاج في تحالف «أوبك+» التي تعقد كل شهرين برئاسة السعودية وروسيا وسط توقعات بعدم تعديل التحالف سياسته الحالية لإنتاج النفط الخام.

واتسعت الضغوط الهبوطية على النفط أمس، خلال تداولات الأسبوع الجاري، وذلك بفعل ارتفاع الدولار وزيادة عوائد السندات الأمريكية وصدور مؤشرات متباينة عن المعروض النفطي.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون إن أسعار النفط الخام سجلت أكبر انخفاض لها خلال يومين منذ أوائل يونيو حيث يقوم تجار التجزئة بشكل متزايد ببناء الاتجاه الصعودي، لافتين إلى تحذيرات مبكرة من أن خام غرب تكساس الوسيط قد يستمر في الانخفاض.

وذكر المحللون أن الارتفاع الأخير في أسعار الخام كان مدفوعا - إلى حد كبير - بجهود السعودية وروسيا لخفض الإمدادات وتنظيم سوق النفط الخام العالمية، موضحين أن منتجي النفط الأمريكي يتمسكون بالحذر نتيجة مخاوف من كفاءة رأس المال والسياسات الحكومية غير الداعمة.

في هذا الإطار، أكد سيفين شيميل مدير شركة «في جي آندستري» الألمانية، أن جائحة كوفيد - 19 والحرب الروسية - الأوكرانية أثرت بالسلب في أسواق النفط على مدار الأعوام الماضية حيث غاب الاستقرار والتوازن وتفاقمت حدة التقلبات السعرية، عادا أن الأحداث الأخيرة مثل فيضانات ليبيا زادت من إجهاد الإمدادات.

من جانبه، قال روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، رغم ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة خاصة من النفط الصخري وبدء موسم انخفاض الطلب العالمي في فصل الخريف تواجه الإدارة الأمريكية خيارات محدودة لمواجهة الارتفاعات المحتملة في أسعار النفط.

وعد أن تخفيضات إمدادات «أوبك+» تمثل العامل الرئيس الأسرع وراء تجدد زخم ارتفاع أسعار النفط التي تقترب من 100 دولار للبرميل، مبينا أن عدم إجراء تغيير في سياسة إنتاج «أوبك+» يرجح معه استمرار أسعار النفط في الارتفاع.

من ناحيته، ذكر ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، أن زيادات ملموسة في إنتاج «أوبك+» حدثت أخيرا رغم التخفيضات الطوعية الإضافية للسعودية، مشيرا إلى أن أحدث البيانات تشير إلى رفع نيجيريا إنتاجها بمقدار 110 آلاف برميل يوميا في حين وصل إنتاج إيران إلى أعلى مستوياته منذ 2018 بسبب الإعفاء من تخفيضات «أوبك+». وأشار إلى محافظة السعودية على التزامها بضخ نحو تسعة ملايين برميل يوميا في سبتمبر لموازنة بعض الزيادات في الإنتاج.

بدورها، قالت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة أجركرافت الدولية، على عكس التوقعات فإن صناعة النفط الصخري الزيتي في الولايات المتحدة لم تقم بإجراء زيادة كبيرة في الإنتاج رغم تداول خام غرب تكساس الوسيط فوق 90 دولارا للبرميل حيث تمسك المنتجون بحالة من النهج الحذر نتيجة المخاوف المتعلقة بكفاءة رأس المال وتدفق المستثمرين إلى

الخارج والتمويل المحدود والسياسات الحكومية غير الداعمة.

وأشارت إلى أن مع تغير توقعات الصناعة والضغوط الخارجية قد تستمر أسعار النفط المرتفعة فترة أطول، موضحة أنه في غياب العرض الإضافي، فإن تنظيم الأسعار سيعتمد على الطلب، عادة أن الطلب على النفط غير مرن بشكل ملحوظ ما يعني أن الأمر سيستغرق بعض الوقت. وفيما يخص الأسعار، حومت العقود الآجلة لخام برنت حول 90 دولارا للبرميل، بينما خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عند 88 دولارا للبرميل.

وبحسب «رويترز»، قال محللو «إيه.إن.زد» في مذكرة للعملاء «انخفضت أسعار خام برنت إلى نحو 90 دولارا للبرميل مع هيمنة ارتفاع العوائد الأمريكية وقوة الدولار على معنويات السوق».

وأضافوا «بينما لا يزال المعروض محدودا، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يعني التخزين الباهظ للمخزونات. وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من السحب من مخزون النفط».

وكان الدولار قد ارتفع يوم الإثنين إلى أعلى مستوى في عشرة أشهر مقابل سلة من العملات الرئيسة بعد أن تجنبت الحكومة الأمريكية الإغلاق الجزئي وعززت بيانات اقتصادية توقعات إبقاء الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة مرتفعة مدة أطول، ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

ويجعل ارتفاع أسعار الفائدة، إلى جانب قوة الدولار، النفط أكثر تكلفة بالنسبة إلى حائزي العملات الأخرى ما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه.

وأعلن وزير الطاقة التركي أن بلاده ستستأنف هذا الأسبوع تشغيل خط أنابيب النفط الخام من العراق الذي تم وقفه منذ نحو ستة أشهر، ما ضغط أيضا على الأسعار.

وقال محللون من «بي.إم.آي» للأبحاث في تقرير للعملاء إنه «نظرا إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، فمن المرجح أن ترغب أوبك+ في الإبقاء على تخفيضاتها الحالية، مع الإشارة إلى نطاق القيام بمزيد من التخفيضات إذا استدعت ظروف السوق ذلك».

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 94.99 دولار للبرميل يوم الإثنين مقابل 96.35 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثاني انخفاض على التوالي وأن السلة خسرت أقل من دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 95.31 دولار للبرميل.

أمين عام «أوبك»: الطلب على الطاقة سيرتفع 25% الاقتصادية

أعلن هيثم الغيص أمين عام منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» أن المنظمة ستطلق توقعاتها المحدثة لمستويات الطلب خلال الأسبوع المقبل، لافتا إلى أنه من المتوقع ارتفاع الطلب على الطاقة بنسبة 25 في المائة بالمقارنة مع المستويات الحالية، كما سيتزايد عدد السكان بنحو 1.6 مليار نسمة حتى عام 2045، كما تشير التوقعات إلى تضاعف الاقتصاد العالمي.

وأضاف بأن النمو العالمي مستمر برغم وجود بعض الانخفاضات سابقا، حيث يمر الاقتصاد العالمي بعدة مراحل.

وقال الغيص لـ«وام» أن هذه الأرقام تؤكد أن العالم سيحتاج لمزيد من الطاقة، حيث لن يستطيع مصدر واحد من الطاقة تغذية متطلبات العالم مع الطفرة الاقتصادية المتوقعة ومستويات النمو السكاني، ولذلك ندعم الاستثمار في الصناعة النفطية.
وأضاف بأن هدف «أوبك» يتمثل في إمداد العالم بالطاقة، وفي دعم الاستثمار بالصناعة النفطية بالتوازي مع الاستثمار في الطاقة المتجددة.

كما قال الغيص أن هناك دولا رائدة استطاعت التوظيف الأمثل للتكنولوجيا في الصناعة النفطية، مثل السعودية والإمارات والكويت وعدد من الدول الإفريقية، حيث تمكنت هذه الدول من الاستثمار في تقنيات احتجاز الكربون، والهيدروجين الأخضر، والاقتصاد الدائري، وتعمل على تقليل غازات الاحتباس الحراري.

وأشار الغيص إلى إن أذربيجان والمكسيك وماليزيا وبروناي وروسيا والبرازيل، دولا تمتلك ثقلا وإنتاجا نفطيا كبيرا وعالميا. مؤكدا أن «أوبك» تؤمن بسياسة التحاور والتشاور، وبالتالي ستبقى أبوابها مفتوحة إذا أرادت أي دولة الانضمام إليها ولديها الأهداف نفسها وتنطبق عليها الشروط والمعايير الموجودة في ميثاق «أوبك».

وأكد الأمين بأن «أوبك» في حوار مستمر مع المنتجين في أمريكا وكندا وبريطانيا والنرويج، باعتبار أن السوق النفطي واحد، وعلينا جميعا المحافظة على ضمان أمن الطاقة وتحقيق الاتزان في أسعار النفط.
وقال أيضا بأن المنظمة ستشارك بجناح خاص للمرة الأولى، في فعاليات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وذلك في الدورة الثامنة والعشرين من مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية «COP28».

«بتروفاك» البريطانية تحصل على عقد من «أدنوك» بقيمة 600 مليون دولار

الاقتصادية

قالت شركة بتروفاك البريطانية للخدمات النفطية أمس، إنها حصلت على عقد تزيد قيمته على 600 مليون دولار من شركة أدنوك للغاز لتشييد وحدات في مصنع حبشان لالتقاط الكربون وتخزينه في إطار جهود أدنوك للغاز، التي تتخذ من أبوظبي مقرا لتسريع تنفيذ خطتها لخفض الانبعاثات.

وحدد منتجو الطاقة على مستوى العالم التقاط وتخزين الكربون كخطوة أساسية لخفض الانبعاثات دون تقليص إنتاج النفط والغاز، وبدأوا في الاستثمار في مثل هذه التكنولوجيا في وقت تتجه فيه البلدان على مستوى العالم بشكل متزايد نحو الوقود النظيف.

وتعمل تكنولوجيا التقاط وتخزين الكربون على إزالة ثاني أكسيد الكربون الناتج عن العمليات الصناعية من الغلاف الجوي أو التقاطه لدى انبعاثه وتخزينه تحت الأرض.

وسيشكل عقد الأعمال الهندسية والمشتريات والتشييد من شركة أدنوك للغاز دفعة لشركة بتروفاك، التي تتخذ من جيرسي مقرا، التي سجلت في أغسطس خسائر نصف سنوية متأثرة بضعف النشاط في أكبر وحدة للأعمال الهندسية والتشييد لديها.

وبحسب «رويترز»، قالت الشركة المدرجة في بورصة لندن في بيان، إن عقد أدنوك يتضمن تسليم وحدات لاحتجاز الكربون وما يرتبط بذلك من بنية تحتية من خطوط الأنابيب، وكذلك شبكة من الآبار لاستخلاص ثاني أكسيد الكربون وضخه.

ومشروع «حبشان لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه»، سيكون له القدرة على التقاط 1.5 مليون طن سنويا من ثاني أكسيد الكربون وتخزينه دائما في تكوينات جيولوجية عميقة.

وتسعى «أدنوك» لبناء منصة فريدة تربط بين جميع مصادر الانبعاثات ومواقع احتجاز الكربون، وستتولى «أدنوك للغاز» إنشاء المشروع وتشغيله وصيانته نيابة عن «أدنوك».

وستتم إعادة توجيه أكثر من 65 في المائة من قيمة العقد إلى الاقتصاد المحلي من خلال «برنامج أدنوك لتعزيز القيمة المحلية المضافة»، ما يدعم النمو والتنويع الاقتصادي والصناعي في الدولة.

ومن المتوقع أن يتم تشغيل المشروع عام 2026، حيث سيتم حقن ثاني أكسيد الكربون وتخزينه دائما في حقل «باب أقصى الشمال» التابع لشركة «أدنوك البرية»، الذي يقع على بعد نحو 150 ميلا جنوب غرب أبوظبي.

وفي سياق متصل، أعلنت شركتا «أدنوك» الإماراتية و«أوكسيدنتال» الأمريكية، أمس، اتفاقهما على إجراء دراسة هندسية أولية مشتركة لبناء أول منشأة لـ«الالتقاط المباشر للهواء» - بقدرة تقاس بالميجا طن - خارج الولايات المتحدة.

ويمثل الاتفاق أول مشروع يصل إلى مرحلة الجدوى الفنية منذ توقيع الشركتين على اتفاقية تعاون استراتيجي في أغسطس، لاستكشاف فرص تطوير مشاريع التقاط الكربون وتخزينه واستخدامه في الإمارات والولايات المتحدة.

وتهدف الدراسة لتقييم منشأة مقترحة لـ«الالتقاط المباشر للهواء» بقدرة مليون طن سنويا يتم ربطها بالبنية التحتية الخاصة بثاني أكسيد الكربون التابعة لـ«أدنوك» لحقنه وتخزينه دائما في طبقات المياه المالحة الجوفية غير المستخدمة في عمليات إنتاج النفط والغاز، حيث تعمل «أدنوك» على اختبار أول بئر في العالم لحقن ثاني أكسيد الكربون وعزله بالكامل في طبقة المياه المالحة الجوفية الكربونية في أبوظبي.

وكانت «أدنوك» و«أوكسيدنتال» وقعتا في أغسطس، اتفاقية تعاون استراتيجي لتقييم فرص الاستثمار المحتملة في مراكز التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون في الإمارات والولايات المتحدة، ودمج تقنيات المناخ في مشاريع الطاقة مثل إنتاج الطاقة الخالية من الانبعاثات والوقود المستدام.

مصر تستأنف تصدير الغاز الطبيعي المسال هذا الشهر

الاقتصادية

أكد طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية المصري، أن مصر ستستأنف صادرات الغاز الطبيعي المسال هذا الشهر وفقا لما هو مخطط له.

وقال لـ«رويترز»، أمس، «نواصل الترتيب والاستعداد لذلك، والكميات لم تتحدد بعد».

ويمكن لمحطات الغاز الطبيعي المسال المصرية على ساحل البحر المتوسط أن تصدر 12 مليون طن متري سنويا، وهو رقم تهدف البلاد إلى الوصول إليه عام 2025، ما سيجعلها مصدرا رئيسا للغاز الطبيعي المسال.

لكن ارتفاع الاستهلاك المحلي منع أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان من تصدير أي كميات في يونيو. وتواجه مصر طلبا متزايدا على الغاز من سكانها البالغ عددهم 105 ملايين نسمة.

وتحاول مصر التحول إلى مركز إقليمي للطاقة، إذ تبيع الغاز الذي تستخرجه وتعيد تصدير الغاز كغاز طبيعي مسال إلى الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا. لكن البلاد عانت انقطاع التيار الكهربائي في الصيف وانخفض إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى أدنى مستوى له في ثلاثة أعوام.

وقال الملا: إنه يتوقع تخفيف وتيرة انقطاع الكهرباء، لكنه لم يذكر موعدا محددا. وأضاف الملا: «سبب انقطاع الكهرباء هو الطلب الإضافي بسبب موجة الحر» وطول النهار في فصل الصيف. وتابع «أعني أن الجو حار كما تعلمون لذا يستهلك الأفراد مزيدا من الطاقة».

وأدى النمو السريع في إنتاج الغاز الطبيعي في مصر إلى تحولها من مستورد للغاز إلى مصدر له في أواخر عام 2018، وجاء ذلك بعد اكتشاف أكبر حقل في البحر المتوسط.

الأردن يعتزم رفع أهدافه للطاقة المتجددة .. تشكل 27 % الاقتصادية

قال صالح الخرابشة وزير الطاقة والثروة المعدنية الأردني، أمس إن الأردن يعتزم رفع أهدافه للطاقة المتجددة بحلول نهاية العام الجاري أو أوائل العام المقبل، مع اقتراب البلاد من هدفها لعام 2030 المتعلق بنسبة الطاقة المتجددة التي تستخدمها.

وأضاف الخرابشة لـ«رويترز»، أن الطاقة المتجددة تشكل الآن نحو 27 في المائة من مزيج الطاقة في البلاد، وهو ما يقترب من نسبه 30 في المائة المستهدفة بحلول 2030 وهو الهدف الذي سيجري تحديثه.

وسيكشف الأردن عن استراتيجيته للهيدروجين الأخضر، إلى جانب أهدافه لعام 2030 وما بعده.

وقال الخرابشة «نتوقع اليوم نحو 500 أو 600 ألف طن من الهيدروجين الأخضر قبل 2030 ولدينا أهداف أخرى حتى 2040 و2050».

وأضاف أن شركات من كوريا الجنوبية واليابان والإمارات والسعودية وألمانيا والولايات المتحدة وبريطانيا أبدت اهتمامها بخطط الهيدروجين الأخضر في الأردن. وذكر أن من المتوقع إبرام اتفاقيات أولية بخصوص الهيدروجين الأخضر «خلال الشهرين المقبلين».

وأضاف أن الأردن يتطلع أيضا إلى زيادة الإنتاج في حقل الريشة للغاز الطبيعي الذي يبلغ حاليا نحو 30 مليون قدم مكعبة يوميا «إلى 200 مليون قدم مكعبة يوميا بحلول 2030».

وتابع أن هناك خططا للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي محليا أيضا. وذكر أن أسعار الوقود المحلية تحددها أسعار الطاقة في الأسواق العالمية. وأوضح قائلا «إنه تعديل شهري يوضح الأسعار العالمية. ليس الهدف زيادة الأسعار بل يتعلق الأمر بالأسواق الدولية».

أسعار النفط ترتفع رغم صعود الدولار

الشرق الأوسط

عكست أسعار النفط اتجاها وصعدت خلال النصف الثاني من جلسة الثلاثاء، وذلك بعد أن هبطت إلى أدنى مستوى في ثلاثة أسابيع في الجلسة السابقة وسط ارتفاع للدولار ونظرة مستقبلية قاتمة على الاقتصاد الكلي العالمي ومؤشرات متباينة تتعلق بالمعروض.

وبحلول الساعة 16:20 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 0.11 في المائة إلى 90.87 دولار للبرميل، كما صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.68 في المائة إلى 89.48 دولار للبرميل. وكانت الأسعار قد انخفضت بما يزيد على واحد في المائة في التعاملات الصباحية من الجلسة.

وحصل النفط على دعم من تصريحات أمين عام منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، هيثم الغيص، بقوله إن من المتوقع نمو الطلب على الطاقة بنسبة 25 في المائة مقارنة مع المستويات الحالية. وقال محللو إيه. إن. زد في مذكرة للعملاء، وفق «رويترز»: «انخفضت أسعار خام (برنت) إلى (نحو) 90 دولارا للبرميل مع هيمنة ارتفاع العوائد الأميركية وقوة الدولار الأميركي على معنويات السوق». وأضافوا: «بينما لا يزال المعروض محدودا، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يعني التخزين الباهظ للمخزونات. وقد يؤدي ذلك لمزيد من السحب من مخزون النفط».

كان الدولار قد ارتفع يوم الاثنين إلى أعلى مستوى في 10 أشهر مقابل سلة من العملات الرئيسية بعد أن تجنبت الحكومة الأميركية الإغلاق الجزئي وعززت بيانات اقتصادية توقعات إبقاء مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) أسعار الفائدة مرتفعة لمدة أطول أو حتى رفعها مرة أخرى. ويجعل ارتفاع أسعار الفائدة، إلى جانب قوة الدولار، النفط أكثر تكلفة بالنسبة لحائزي العملات الأخرى، ما قد يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه.

قطر تضع حجر الأساس لمشروع توسعة حقل الشمال للغاز الشرق الأوسط

وضعت قطر الثلاثاء حجر الأساس لمشروع توسيع الإنتاج في أحد أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم، لتنطلق بذلك أعمال البناء في محطة تصدير على الساحل الشمالي الشرقي للبلاد.
وحضر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر الحفل في رأس لفان، بمحطة معالجة الغاز البرية التابعة لمجموعة «قطر للطاقة» الحكومية، والتي تقع على بُعد 80 كيلومتراً شمال الدوحة.

وكتب الشيخ تميم بن حمد على منصة «إكس» (تويتر سابقا): «وضعنا حجر الأساس لمشروع توسعة حقل الشمال الذي يندرج ضمن استراتيجيتنا نحو تعزيز مكانة قطر بصفتها منتجا عالميا للغاز الطبيعي المسال». وأضاف أنّ المشروع «يعزز دورها الرائد في تلبية الحاجة للطاقة في السوق العالمية».

ووصف وزير الطاقة القطري سعد الكعبي المشروع بأنه «قفزة لتعزيز ريادة بلادنا في مجال الطاقة... وانعكاس لهدفنا المتمثل في الاستثمار الأمثل لمواردنا الطبيعية».

ومن خلال توسعة الحقل، تخطط قطر لرفع إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 60 في المائة إلى 126 مليون طن سنوياً بحلول عام 2027. ومن المتوقع أن يبدأ إنتاج الغاز بعد التوسعة في عام 2026.

وقال الكعبي: «تأتي هذه الإضافة في وقت بالغ الأهمية لأنها تلعب دوراً مهماً للغاية (...) في وقت نشهد فيه كثيراً من التقلبات الجيوسياسية».

وتعد الدول الآسيوية، وعلى رأسها الصين واليابان وكوريا الجنوبية، السوق الرئيسية للغاز القطري الذي تسعى إلى الحصول عليه الدول الأوروبية بشكل متزايد منذ الحرب الروسية الأوكرانية العام الماضي.

وقال رئيس شركة «توتال إنرجي» الفرنسية باتريك بويان للصحافيين، إن توسيع حقل الشمال كان «مشروعاً ضخماً»، ويأتي مع زيادة الطلب على الغاز الطبيعي المسال من أوروبا.

وتابع «نحتاج إلى مزيد من الإمدادات. هذا واضح. لا تزال السوق هشة»، مضيفا «هذا المشروع كبير وسيضيف مساحة في السوق».

ووقعت «توتال» اتفاقاً بقيمة 1.5 مليار دولار مع «قطر للطاقة» في سبتمبر (أيلول) العام الماضي، حصلت بموجبه على حصة 9.3 في المائة في مشروع حقل الشمال الجنوبي في قطر، وهو المرحلة الثانية من توسعة حقل الغاز.

وفي يونيو (حزيران) 2022، أصبحت شركة الطاقة الفرنسية العملاقة الشريك الأول في المرحلة الأولى من التوسعة بحقل الشمال، حيث ضخت أكثر من 2 مليار دولار مقابل حصة بلغت 25 في المائة.

وقطر واحدة من أكبر منتجي الغاز الطبيعي المسال في العالم إلى جانب الولايات المتحدة وأستراليا وروسيا. وتقدر «قطر للطاقة» أن حقل الشمال يحتوي على نحو 10 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم.

«توتال إنرجيز» تتوقع تراجع أسعار الغاز الطبيعي المسال الشرق الأوسط

قال باتريك بويانيه الرئيس التنفيذي لشركة «توتال إنرجيز» الفرنسية للطاقة، (الثلاثاء)، إن الأسعار العالية للغاز الطبيعي المسال من المتوقع أن تنخفض بحلول نهاية العقد، مع توفر إمدادات جديدة.

وقال بويانيه للصحافيين، خلال احتفالية لوضع حجر الأساس لتوسيع منشأة للغاز الطبيعي المسال بحقل الشمال العملاق في قطر، إن إمدادات الغاز الطبيعي المسال من المتوقع أن تزيد بنحو 100 مليون طن سنوياً، أو نحو 20 في المائة، بحلول عام 2030، خصوصاً من المشروعات الجديدة في قطر والولايات المتحدة.

وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال عالمياً إلى مستوى قياسي في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا العام الماضي، مع سعي أوروبا للحصول على بديل لإمدادات الغاز الروسية التي كانت تصل إليها عبر خطوط الأنابيب.

وقال بويانيه: «من الأفضل للجميع أن يكون هناك مزيد من المعروض في السوق لتحقيق استقرار في الأسعار بدلاً من وجود نقص في السوق مثلما هي الحال اليوم. ربما بحلول نهاية العقد سنشهد تراجعاً في الأسعار (الخاصة بالغاز الطبيعي المسال)».

توقعات بعدم تغيير سياسة أوبك الإنتاجية اليوم

المدينة

تبحث منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها بقيادة روسيا والمعروفة باسم «أوبك بلس»، اليوم أوضاع سوق النفط وسط توقعات بأن تبقي على سياستها حول إنتاج النفط .

ونقلت رويترز عن أربعة مصادر، إن من غير المرجح أن تعدل أوبك+ سياستها الحالية لإنتاج النفط.

وكانت دول أوبك بلس، قررت خفض إنتاج النفط في نوفمبر 2022، وستستمر حتى نهاية العام المقبل، وكانت السعودية أبرز أعضاء المنظمة وأكبر مصدر للنفط عالمياً، أعلنت الشهر الماضي تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يومياً لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى نهاية ديسمبر 2023.

ورغم تأكيدات بأن الخفض يعزز من استقرار أسواق النفط، قالت وكالة الطاقة الدولية إن قرار خفض الإنتاج في أوبك بلس يتوقع أن يؤدي إلى نقص كبير في إمدادات السوق.

وقالت المصادر إن اللجنة لن تجري على الأرجح أي تغييرات على السياسة الحالية للإنتاج ومع ارتفاع أسعار النفط، أشار بعض المحللين إلى احتمال متزايد لخفض التخفيضات الطوعية، ويتوقع آخرون تمديد القيود حتى عام 2024.

وقال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، في وقت سابق من هذا الشهر إن تخفيضات أوبك + ضرورية لتحقيق الاستقرار في السوق، وأنه لم يتم استهداف الأسعار.

سوق النفط

التزام بخفض الإنتاج لنهاية العام.

مليون برميل خفض طوعي من السعودية.

التخفيضات ضرورية لدعم استقرار السوق.

أوبك بلس لا تستهدف مستويات محددة من الأسعار.

«لوسيد» تدشن أول مصانع السيارات الكهربائية في السعودية

رابغ: سعيد الأبيض

الشرق الأوسط

دشّنت شركة «لوسيد» لصناعة السيارات الكهربائية مصنعها في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية بمحافظة رابغ (غرب السعودية)، وستشرع بإنتاج نحو 5 آلاف مركبة لتصل تدريجياً إلى 150 ألفاً.

وستبدأ المجموعة بتجميع سياراتها الكهربائية Lucid Air في منشأتها التصنيعية الدولية الأولى والمتطورة (AMP - 2)، حيث ستعمل في المرحلة الأولى على تجميع 5 آلاف سيارة «لوسيد» سنوياً. وعند اكتمالها مستقبلاً، يتوقع لمنشأة التصنيع الكاملة - بما فيها منشأة التجميع - أن تكون قادرة على إنتاج 155 ألف سيارة كهربائية سنوياً.

ومن خلال منشأتها التصنيعية، ستؤمن «لوسيد» فرص العمل الجديدة للكفاءات السعودية ودعم نمو سلسلة توريد السيارات في المملكة.

وقامت مجموعة «لوسيد غروب»، التي تسعى إلى إرساء معايير جديدة للسيارات الكهربائية الفاخرة بإطلاقها سيارة Lucid Air الحائزة على جائزة أفضل سيارة فاخرة في العالم لعام 2023، رسمياً بافتتاح أول مصنع للسيارات في المملكة العربية السعودية.

وقال وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، عقب الافتتاح، إن السعودية ستدشن خلال الفترة المقبلة مصنع سيارات «سير» الذي سيعادل حجمه ضعف مصنع «لوسيد»، إضافة إلى وجود شركات عالمية أخرى تتفاوض مع السعودية لمباشرة أعمالها في المملكة.

وأضاف الفالح أن مصنع شركة «لوسيد» سيعمل على إنتاج سيارات تعمل بالطاقة الكهربائية بنسبة 100 في المائة، وأكثر تقدماً، بمقدرتها السير لمسافة 800 كيلومتر من دون شحن، مع شحن سريع للسيارات، لافتاً إلى أن السعودية تعد من أكبر الأسواق في استيراد السيارات، وكانت مصانع العالم تستفيد من التصدير إلى المملكة، و«اليوم سيتحول هذا التوجه إلى العكس».

وأكد الفالح أن نجاح شركة «لوسيد» يؤكد نجاح «صندوق الاستثمارات العامة» الذي يرأس مجلس إدارته ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، معلناً أن كثيراً من السيارات التي ستصنع في السعودية ستصدر إلى الخارج، مع امتلاكها والحصول على الملكية الفكرية.

وتعد منشأة التصنيع المتطورة «AMP - 2» ثاني مصنع للمجموعة، والأولى لها على المستوى الدولي. وتلقت دعماً كبيراً من وزارة الاستثمار السعودية، وصندوق التنمية الصناعية السعودي، ومدينة الملك عبد الله الاقتصادية، وستلعب دوراً جوهرياً في تسريع تحقيق الهدف الاستراتيجي بتنويع اقتصاد المملكة.

وستساهم «لوسيد» خلال أعمالها في تطوير السيارات الكهربائية، في تحقيق هدف «مبادرة السعودية الخضراء» بأن يكون ما لا يقل عن 30 في المائة من السيارات في المملكة كهربائية بحلول عام 2030.

وقال بيتر رولينسون، الرئيس التنفيذي والمدير التنفيذي للتكنولوجيا في شركة «لوسيد»: «يسرنا تحقيق هذا الإنجاز التاريخي اليوم بافتتاح أول منشأة لتصنيع السيارات في المملكة العربية السعودية، التي ستنتج سياراتنا الكهربائية الحائزة على جوائز وتدعم مساعي المملكة في بناء اقتصاد أكثر استدامة وتنوعاً».

وأضاف: «مع مضي السعودية قدماً نحو تحقيق رؤيتها لعام 2030، تمهد منشأتنا الطريق لصناعة السيارات الكهربائية في المملكة وتوسيع سلسلة التوريد، ويسرنا أن نحظى بدعم الحكومة السعودية لتنمية المواهب المحلية في قطاع التكنولوجيا، ونتطلع إلى تقديم السيارات المجمّعة في مصنعنا للعملاء داخل المملكة وخارجها».

وبدأت منشأة AMP - 2 بعملية تجميع الأجزاء المفككة للسيارات، ومن المتوقع أن تبلغ طاقتها الإنتاجية السنوية 5 آلاف سيارة. وتتمثل المرحلة الأولية لأعمال المنشأة في إعادة تجميع «مكونات» سيارات Lucid Air المصنّعة مسبقاً في منشأة التصنيع AMP - 1 التابعة للشركة في مدينة كازا غراندي بولاية أريزونا الأميركية.

وتسعى «لوسيد» إلى تحويل AMP - 2 إلى منشأة تصنيع كاملة بعد منتصف العقد مع تحقيق قدرة إنتاج إضافية بواقع 150 ألف سيارة سنوياً.
وستكون منشأة AMP - 2 بمثابة محرّك للابتكار، وخلق فرص العمل، ودعم المواهب السعودية المحلية، وتوفير التدريب على تطوير المهارات المتخصصة.

وبتوقيعها اتفاقية مع صندوق تنمية الموارد البشرية، تتوقع «لوسيد غروب» توظيف مئات المواطنين السعوديين خلال السنوات القليلة الأولى على أن يصل عددهم بنهاية المطاف إلى الآلاف.

ويهدف هذا الاستثمار المشترك بين «لوسيد» وصندوق تنمية الموارد البشرية إلى جذب المواهب السعودية وتدريبها والاحتفاظ بها لبناء كوادر وطنية عالية المهارة انسجاماً مع «رؤية 2030».

وحضر حفل افتتاح مصنع «لوسيد»، الوزير خالد الفالح، وبندر الخريف وزير الصناعة السعودي، وياسر الرميان محافظ «صندوق الاستثمارات العامة» السعودي، وعدد من المسؤولين والمختصين في قطاع السيارات.

ويشكّل الموقع الاستراتيجي للمنشأة بالقرب من مدينة جدة عاملاً إضافياً لتحقيق النمو وتوسيع نطاق سلسلة التوريد

المحلية، الأمر الذي يعزز مستويات الطلب للموردين المحليين ويحفز النمو على المدى الطويل. كما أن موقع جدة المتميز على ساحل البحر الأحمر يتيح للمنشأة الوصول إلى سلسلة التوريد عن طريق البر والبحر.

إلى ذلك، قال نائب الرئيس والمدير الإداري لشركة «لوسيد» في الشرق الأوسط فيصل سلطان: «يشكّل افتتاح منشأة AMP - 2 مصدر فخر لنا جميعاً في لوسيد، إذ نساهم بهذه الخطوة التاريخية في خلق قيمة اقتصادية طويلة المدى للمملكة». وأوضح أن تدشين المصنع شكّل بداية عمليات الإنتاج.

وزير النفط الهندي يوجه دعوة إلى توتال.. ويطالب الدول المنتجة بمزيد من «الحساسية»

دينا قدري

الطاقة

دعا وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري شركة النفط الفرنسية الكبرى توتال إنرجي (TotalEnergies)، إلى تقديم عطاءات للحصول على حقوق التنقيب عن النفط في البلاد.

وقال بوري، يوم الإثنين (2 أكتوبر/تشرين الأول 2023)، إنه التقى الرئيس التنفيذي لشركة توتال، باتريك بويانيه، في أثناء مشاركتهما في فعاليات مؤتمر أديبك 2023، المنعقد حاليًا في أبوظبي.

وطالب وزير النفط الهندي رئيس توتال بتقديم عطاءات للحصول على حقوق التنقيب في مربعات تبلغ مساحتها مليون كيلومتر مربع في جميع أنحاء البلاد افتتحتها حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وتشتري الهند أكثر من 84% من احتياجاتها من النفط من الخارج، وتسعى إلى تطوير احتياطياتها من الهيدروكربونات بسرعة لتقليل الاعتماد على الواردات باهظة الثمن.

مشروع الغاز المسال في موزمبيق

قال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري، إنه ناقش -أيضًا- مع بويانيه سبل تسريع مشروع الغاز المسال في موزمبيق، الذي يُعد أكبر استثمار للهند في مجال الطاقة في الخارج، وذلك في منشور على موقع إكس، المعروف باسم تويتر سابقًا.

وتمتلك شركة توتال إنرجي حصة رائدة تبلغ 26.5% في المشروع الذي تبلغ قيمته 20 مليار دولار، الذي اضطر إلى إعلان حالة القوة القاهرة في عام 2021 بسبب الاضطرابات الإقليمية بعد هجوم من جماعات متمردة، بحسب ما نقلته وكالة رويترز.

والمساهمون الآخرون في مشروع الغاز المسال في موزمبيق هم الشركة الوطنية للمحروقات في موزمبيق وشركة ميتسوي آند كو اليابانية وشركة بي تي تي إي بي التايلاندية والشركات الهندية أو إن جي سي فيديش وبهارات بتروليوم وأويل إنديا.

وتخطط شركة توتال إنرجي لاستئناف أعمال البناء في محطة للغاز المسال في شمال موزمبيق خلال وقت لاحق من العام الجاري (2023).

وقال رئيس الشركة باتريك بويانيه للمحللين، إنه يعتقد أن وضع انعدام الأمن الذي أدى إلى تعليق العمل في عام 2021 «تحسن بصورة واضحة»، ما يسمح باستئناف العمل في مقاطعة كابو ديلغادو في العام الجاري (2023)، بحسب ما نقلته منصة «كلوب أوف موزمبيق» (Club Of Mozambique).

ومع الجدول الزمني الجديد المطروح الآن، فإن بدء إنتاج الغاز من المشروع الذي تبلغ قيمته 20 مليار دولار يمكن أن يحدث في عام 2028، ويعطي زخمًا جديدًا لزيادة مدفوعات الفوائد على الديون البالغة 900 مليار دولار، التي سترتفع فوائدها من 5% إلى 9% بدءًا من مارس/آذار 2024.

الهند تطالب بـ«المزيد من الحساسية»
حثت الهند -ثالث أكبر مستورد للنفط في العالم- المنتجين على إظهار «الحساسية» تجاه الدول المستهلكة، التي تضررت من ارتفاع الأسعار إلى حد كبير فوق 90 دولارًا للبرميل منذ قرار السعودية وروسيا بتمديد التخفيضات الطوعية حتى نهاية العام الجاري (2023).

وقال وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري: «خلال الجائحة، عندما انهارت أسعار النفط الخام، اجتمع العالم معًا لتحقيق الاستقرار في الأسعار لجعلها مستدامة للمنتجين»، بعد اجتماعه مع الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص على هامش مؤتمر أديبك 2023.

وقال بوري، على منصة التواصل الاجتماعي «إكس»، المعروفة سابقًا باسم تويتر: «الآن، في حين أن العالم على أعتاب الركود والتباطؤ الاقتصادي، يحتاج منتجو النفط إلى إظهار الحساسية نفسها تجاه الدول المستهلكة».

وصرح وزير النفط الهندي بأنه ناقش أسعار النفط مع أمين عام أوبك هيثم الغيص، في مقابلة مع وكالة رويترز، على هامش مؤتمر أديبك في أبوظبي.

وقال: «إذا التقى وزير النفط والغاز الطبيعي لإحدى أكبر الدول المستهلكة مع الأمين العام لأوبك، الذي لديه مسار داخلي في أوبك+، فمن المؤكد أننا ناقشنا الأسعار.. لذلك أنا سعيد جدًا أن أعترف لكم بأننا فعلنا ذلك».

السعر المناسب للنفط.. وتطورات الخام الروسي
لطالما دعا وزير النفط الهندي هارديب سينغ بوري، أوبك وحلفاءها بقيادة روسيا، المعروفين باسم أوبك+، إلى النظر في كيفية تأثير سياساتهم في الدول المستهلكة للنفط.

إلا أن بوري قال -في وقت سابق- إن الهند ستتدبر أمرها إذا ارتفعت أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل، على الرغم من أن مثل هذا السعر لن يكون في «مصلحة أحد».

وقال بوري، إن الهند تستورد نحو 60% من وارداتها النفطية بقيمة 101 مليار دولار من دول أوبك.

وأضاف -خلال حلقة نقاش في أديبك-: «آمل ألا يتجاوز سعر النفط 100 دولار.. ستتدبر الهند أمرها. سأشعر بالقلق بشأن ما سيحدث لأجزاء أخرى من العالم النامي».

واقتنصت شركات التكرير الهندية النفط الروسي بأسعار مخفضة بعد أن فرضت الدول الغربية عقوبات وتوقفت عن الشراء من روسيا بعد غزوها لأوكرانيا في فبراير/شباط من العام الماضي (2022).

وقال بوري، إن الهند لن تشتري النفط الروسي إذا تجاوز السعر الحد الأقصى الذي حددته الدول الغربية وهو 60 دولارًا للبرميل.

وتابع: «إذا تجاوزت الأسعار الحد الأقصى فمن الواضح أننا لن نشتري».

شكراً